على هامش الازمة الاقتصادية العالمية المعاصرة الازمة الاقتصادية العالمية (1929 – 1933) وانعكاساتها على الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي

أ. د. علي البديري
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة:

ابتداء من تاريخ 25 اذار عام 1929، اخذت تظهر في الولايات المتحدة معالم الازمة الاقتصادية، وعلى نحو يماثل في معالمه الازمة الاقتصادية المعاصرة، والتي ما لبثت ان انتشرت وتمددت عدواها، لتشتمل على أرجاء متفرقة من العالم، ان لم نقل العالم برمته، وفي غضون اقل من ثلاث سنوات (1929_1933). فما هي اسباب هذه الازمة، وكيف تطورت؟ وما هي انعكاساتها في الاقل، على الدول الاوربية الكبرى المؤثرة في النظام السياسي الدولي انذاك؟

ان دراستنا للازمة الاقتصادية (الحديثة) تتميز، ولا شك، عن دراسة الباحثين والخبراء في الشأن الاقتصادي، حيث انهم يتعرضون لها وفق منظور اقتصادي محض، ويركزون في دراستهم لها على المبادئ والنظم الاقتصادية. في حين ان دراستنا لها ستكون في اطار تاريخي من الناحية المنهجية، لاظهار اسباب الازمة وتطورها، ومن ثم انعكاساتها الخارجية. على ان نترك للقارئ التقرير، فيما اذا كانت الولايات المتحدة والدول الاوربية، قد استفادت من دروس وعبر التاريخ، وكذلك نحن،

من جهة. وفيما اذا كان التاريخ وعبره ما يزال يشكل ضرورة لفهم الحاضر. الذي تشيد عليه صروح المستقبل من جهة اخرى.

اسباب الازمة الاقتصادية وتطورها:

ترد اسباب الازمة الاقتصادية الى الوثبة الكبرى في الاقتصاد الامريكي ابان الحرب العالمية الاولى (1914–1918) وانفتاح الاسواق العالمية امامه بصفة عامة، والاسواق الاوربية بصفة خاصة، ويكفي ان نقول، بان حجم الصادرات الامريكية من المواد الغذائية والاولية والاسلحة والذخيرة للدول المتحاربة، قد بلغ في العام 1914 حوالي (2,25) مليار من الدولارات، في حين بلغ في العام 1916 حوالي (4,25) مليار من الدولارات، اي بزيادة مقدارها (2) مليار دولار في غضون عامين من الحرب[1]. وما ان وضعت الحرب اوزارها، وعادت المصانع الاوربية الى الانتاج بعد توقف دام اربع سنوات، حتى ضاقت فرص انفتاح الاسواق الاوربية امام مخرجات الاقتصاد الامريكي من السلع والبضائع، خاصة، وان الاقتصاديات الاوربية لم تنتج من السلع ما يكفي حاجات الاسواق المحلية وحسب، وانما يكفي ايضا ليسد حاجات الاسواق العالمية من جهة. واسواق مستعمراتها من جهة اخرى، مما ادى الى اغلاق المزيد من الاسواق في وجه المنتوجات الامريكية، ومن ثم، الى انخفاض نسبة الصادرات الامريكية الى الخارج[2].

ان افتقار الادارة الامريكية الى المقدرة في تأمين الاسواق الخارجية لمنتوجاتها من جانب، واستمرار الانتاج الامريكي بوتائر متصاعدة من جانب اخر، قاد الى انخفاض الاسعار على وفق المبدأ الاقتصادي القائل: ان زيادة العرض على حساب الطلب يؤدي بالضرورة الى تراجع الاسعار. وعلى الرغم من ان المصارف الامريكية، وفي محاولة منها لانقاذ الواقع الاقتصادي، سارعت في تقديم القروض لاصحاب

المصانع والمشاريع الزراعية الكبرى، غيران امتناع المستهلك الامريكي عن شراء الحاجات واللوازم الا الضرورية منها، بانتظار المزيد من الانخفاض في الاسعار، ادى الى وقوع الكارثة او ما عرف انذاك (بالكساد الكبير) وعليه، توقف المدينون عن تسديد ديونهم، فأدى ذلك الى ازمة اقتصادية ومالية في الولايات المتحدة ما لبثت ان امتدت الى دول العالم، وبخاصة الاوربية منها[3].

والحق، ان سياسة العزلة التي دأبت الادارة الجمهورية الجديدة[4] على اقتفاؤها منذ العام 1921 في علاقاتها الخارجية. اقتصرت على الشؤون السياسية. في حين لم تترك الولايات المتحدة مناسبة الا وتتدخل في الشؤون الاقتصادية الدولية، وهذا ما يفسر والى حد كبير، دورها في مشروعي التعويضات الالمانية (داوز ويونغ)[5]. واستغلت الديون الامريكية على الدول الاوربية، من قبل الاخيرة للحصول على قروض جديدة بغية النهوض باقتصادياتها، فأوجد ذلك رابطة اقتصادية قوية بين الدول الاوربية وبين الولايات المتحدة، وبسبب اعتماد الاولى على الثانية، فمن الطبيعي ان تنعكس الازمة الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة على اقتصاديات الدول الاوربية، فتداعيات الازمة الاقتصادية لم تحل دون تقديم الادارة الامريكية، والبيوتات المالية الامريكية.عروضا مالية جديدة فقط، وانما دفعت بها الى المطالبة بدفع ديونها المستحقة على ذمة الدول الاوربية. ولعل من المفيد ان نذكر هنا، بان الادارة الديمقراطية في عهد الرئيس الامريكي الاسبق ودرو ولسن، قدمت الى تلك الدول قروضا بقيمة (10,350,000,000) دولار في المدة من نيسان 1917_ حزيران 1920)[6].

وعليه، فان تأثر اقتصاديات الدول الاوربية بالازمة الاقتصادية الامريكية، مرده حجب القروض المالية الامريكية عنها. وتعد النمسا والمانيا في مقدمة تلك الدول، اذ سارعتا الى التفاوض من اجل انشاء اتحاد كمركي بينهما. للتخفيف من وطأة الازمة،

دون طائل، وكما سيأتي الحديث لاحقا. ولم تجد القروض الامريكية والبريطانية المقدمة الى المانيا نفعا. حيث اعلن وفي شهر تشرين الاول 1931، اكبر مصارف برلين افلاسه. اما بريطانيا، ورغم تدابيرها في تخفيض قيمة عملتها الى 40% فلم تكن بمنأى عن الازمة، وربما، تكون فرنسا الدولة الاوربية الوحيدة التي وقفت بوجه الازمة، غير ان وقوفها لم يستمر طويلا (1931_1932).

انعكاسات الازمة الاقتصادية على الدول الاوربية الكبرى.

الانعكاسات الداخلية :

وبالتوافق مع ما تقدم من الناحية المنهجية، تركت الازمة الاقتصادية اثارها في الاحوال الاجتماعية والاقتصادية للدول الاوربية الكبرى المؤثرة في النظام السياسي الدولي. فبعد توقف المصانع عن العمل وتراجع الانتاج القومي لكل دولة، انتشرت ظاهرة البطالة، حيث اشارت التقديات غير الرسمية، بان عدد العاطلين عن العمل بلغ في الولايات المتحدة عام 1930 حوالي (3) ملايين عاطل، ومن ثم سجل هذا العدد ارتفاعا كبيرا ليصل في العام 1933 الى حوالي (15) مليون عاطل. وفي المانيا، بلغت نسبة العاطلين عن العمل حوالي 22% عام 1930 من اجمالي عدد الالمان القادرين على العمل ، وتضاعفت النسبة لتصل في العام 1932 الى 44%، فيما النسبة في بريطانيا وفي العام نفسه حوالي 23%من اجمالي عدد الانكليز القادرين على العمل، وعلى العموم، فان العدد الاجمالي للعاطلين عن العمل بلغ في اوربا لوحدها حوالي (30) مليون عاطل[7]. وبغية الحد من الاثار الاجتماعية والاقتصادية للازمة، تهافتت الدول الاوربية الكبرى، وعلى نحو فردي، الى اتخاذ التدابير التي تعيد النشاط الى اقتصادياتها، وذلك على الرغم من وجود عصبة الامم، كمنظمة عالمية

هدفها الاساسي وكما ورد في ديباجة ميثاقها، صيانة السلام والامن العالميين، وتوثيق التعاون بين الدول، وبالتالي فقد كان من المتوقع، ان تدعو الدول التي طالتها الازمة، الى جلسات لمناقشتها وبلورة الحلول لدرء انعكاساتها او في الاقل الحد منها وبشكل جماعي.

ومع تعدد التدابير في مواجهة انعكاسات الازمة من قبل الدول الاوربية الكبرى، فان القاسم المشترك الذي جمع بينها، قوامه مبدأيين. الاول، وقف الاستيراد من الخارج او تخفيفه الى اقصى حد ممكن، عبر رفع الرسوم الكمركية على المنتوجات الاجنبية. والثاني، زيادة الصادرات الى الخارج من خلال اللجوء الى تخفيض قيمة عملتها. الذي يقوي من موقف منتوجات الدول الاخرى المماثلة في السوق العالمية [8]. فالادارة الديمقراطية للرئيس روزفلت (4 اذار 1933 _12 نيسان 1945) قدمت على تخفيض قيمة الدولار في نيسان عام 1933، لزيادة صادرات الولايات المتحدة الى الخارج، وتخفيض قيمة القروض المتوجبة على ملاك المؤسسات الصناعية والزراعية الكبرى، وشفعت هذه التدابير برفع الرسوم الكمركية على المنتوجات الاجنبية لمنعها من منافسة المنتوج الوطني في اسواقها المحلية. اما الحكومة البريطانية برئاسة الزعيم العمالي رامزي مكدونالد (1931_1935)[9]، فقد ساعدها اعتماد سياسة المبدأيين المنوة عنهما، على تقوية روابطها بمستعمراتها من جهة، وتشجيع الطلب الوطني عن طريق زيادة القوة الشرائية للمواطنين الانكليز من جهة اخرى. وعلى اية حال، فان التدابير الفردية في المعالجة، قد عززت من الروح القومية على المستوى الرسمي في تلك الدول، فالحقت بدورها الضرر بقيمة المبادلات التجارية الدولية، ودفعت بدولها الى تقوية السلطة التنفيذية (الحكومة) على حساب السلطة التشريعية (البرلمان) ومن ثم مهدت الطريق لقيام نظم ديكتاتورية على انقاض النظم الليبرالية، وكما في المانيا، وايطاليا، واسبانيا، واليابان.

ففي السنوات التي سبقت الازمة، بلغت نسبة المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة وبين الدول الاوربية حوالي 29–30% من اجمالي المبادلات التجارية في العالم، في حين بلغت النسبة في المدة من (1929–1939) حوالي 23%، اي بفارق مقداره 6–7% اقل مما كانت عليه قيمة المبادلات التجارية قبل الازمة، لذا، فقد تاثرت قيمة الفائض في الميزان التجاري للدول الكبرى. فبينما سجل الميزان التجاري للولايات المتحدة، على سبيل المثال، فائضا بلغ مقداره حوالي (10,5) مليار دولار في المدة من (1919–1929) انخفض هذا الفائض ليصبح في المدة من (1929–1939) حوالي (4,5)مليار دولار. وبالنتيجة انخفضت قيمة الاستثمارات الخارجية الامريكية من حوالي (15) مليار دولار في المدة من (1919–1929) الى حوالي (10) مليار دولار في المدة (1929–1939)[10].

ومن جانب اخر، فان التدابير الفردية المارة الذكر، لم تمنع الدول الاوربية من اللجوء الى تدابير ومبادلات اخرى على المستويين الثنائي والجماعي لدرء انعكاسات الازمة او في الاقل التقليل من مضاعفاتها. ففي 19 اذار من العام 1931. تم الاعلان عن قيام اتحاد كمركي بين النمسا وبين المانيا، قضى بالغاء الحواجز الكمركية بينهما، واعتماد تعريفة كمركية موحدة حيال غيرهما من الدول. غير ان الدول الاوربية عارضت اعلان الاتحاد بقوة، وبخاصة فرنسا، التي ابدت خشية من تحول الاتحاد الى وحدة سياسية، وبالتالي سيطرة المانيا على وسط اوربا، ولعل تجربة الزولفراين[11] في القرن الماضي، كانت حاضرة في التفكير الفرنسي، حيث اتخذت بروسيا انذاك من الوحدة الاقتصادية بين المقاطعات الالمانية، مدخلا لوحدتها السياسية، والتي قادت الى حرب السبعين (1870) مع فرنسا، وانتزاع اقليمي (الالزاس واللورين) منها، ولم تستردها فرنسا الا في تسويات ما بعد الحرب العالمية الاولى الخاصة بالامبراطورية الالمانية (1870–1918). وحسما للنزاع، اقترحت بريطانيا عرض المسألة على

محكمة العدل الدولية الدائمة، لبيان مدى توافق الاتحاد مع مقررات مؤتمر الصلح، وبنود بروتوكول جنيف، الذي وضع باشراف عصبة الامم عام 1922، وحصلت النمسا بموجبه على مساعدات مالية كبيرة مقابل التخلي عن مسعاها الى الاتحاد مع المانيا .

وافقت النمسا على المقترح البريطاني، وتمت احالة المسألة الى المحكمة في 18 ايار من العام 1931، بعد ان وعدت النمسا بتعليق تطبيق الاتحاد حتى تصدر المحكمة قرارها بذلك. وفي غضون ذلك، تفاقمت الازمة الاقتصادية في النمسا، فاعلن البنك المركزي في فينا افلاسه اواخر شهر ايار 1931، وناشدة الحكومة النمساوية العصبة لمساعدتها، وكانت فرنسا في اطار عصبة الامم، العضو الاكثر اقتدارا على مساعدة النمسا، غير انها اشترطت لذلك، ان تتخلى الحكومة النمساوية وبشكل نهائي عن الاتحاد الكمركي مع المانيا، وبالفعل، فقد اعلنت الحكومة النمساوية، وبعد الاتفاق مع المانيا، تخليها عن الاتحاد في 4 ايلول من العام 1931، فيما صدر عن محكمة العدل الدولية الدائمية، قرارا باغلبية الاعضاء في 5 ايلول 1931، قضى باعتبار الاتحاد بين النمسا وبين المانيا مناقضا للاتفاقيات الدولية[12]. وعليه، فلا مندوحة من القول، بأن فشل الاتحاد بين النمسا وبين المانيا. مرده مضاعفات الازمة الاقتصادية اولا. ومعارضة الدول الاوربية، وبخاصة فرنسا ثانيا.

اما على المستوى الجماعي، فقد تجسدت تدابير الدول الاوربية في اقدامها على صياغة مشروع نهائي للتعويضات الالمانية والديون الامريكية، حيث تخلت بموجبه هذه الدول عن التعويضات لصالح المانيا مقابل وقف استمرارها في دفع الديون المتوجبة عليها للولايات المتحدة. ففي العام 1931، توقفت المانيا عن دفع التعويضات المستحقة عليها الى الدول الاوربية بفعل الازمة الاقتصادية، وذلك طبقا لما ورد في مشروع التعويضات النهائي الذي اقره مؤتمر لاهاي اواخر اب 1929، واصبح نافذا في العام 1930، وعرف بمشروع (يونغ_ young) ومفاده: الزام المانيا بدفع التعويضات المقدر

مبلغها ب(132)مليار مارك ذهبي، على اقساط سنوية لمدة (58)عاما[13]. وناشد المستشار الالماني هنريك برونننغ، رئيس الادارة الجمهورية في الولايات المتحدة هيربرت هوفر (1929–1933) تاخير دفع الاقساط المستحقة على المانيا لمدة سنة في الاقل، فاقترح الرئيس الامريكي بدوره على الدول الاوربية تعلق العمل بمشروع (يونغ) لمدة سنة تبدأ من تموز 1931، ولضمان تلبية مقترحه، فقد ضمنه ايضا تعليق دفع الديون الامريكية المستحقة عليها لفترة مماثلة. وترد مبررات مقترح الرئيس هوفر، الى الرغبة الامريكية في الحفاظ على رؤوس اموالها المستثمرة في المانيا من جانب، والابقاء على الاسواق الالمانية مفتوحة امام تدفق المنتوجات الامريكية اليها من جانب اخر.

وعلى اية حال، فرغم موافقة الدول ذات العلاقة بالمقترح الامريكي، الا انها سارعت الى عقد اجتماع لها في باريس، لصياغة مشروع تعويضات مؤقت يعمل به خلال الازمة، ثم يعاد العمل بموجب مشروع يونغ بعد ان يستعيد الاقتصاد الالماني عافيته. وفي المحادثات ربطت فرنسا بين مسألتين التعويضات والديون الامريكية، فأقترحت على المشاركين تأجيل الديون الامريكية لاجل غير مسمى، ولا مانع لديها في البحث بامكانية الغاؤها. والحق، ان المقترح الفرنسي برر الدعوة لانعقاد مؤتمر دولي من اجل صياغة مشروع نهائي لمسألة التعويضات الالمانية. وبالفعل، فقد انعقد في لوزان شهر حزيران 1932، هذا المؤتمر، وتواصلت جلساته حتى شهر تموز من العام نفسه، وجرى فيها الاتفاق على قيام المانيا بدفع (3) مليارات مارك ذهبي الى البنك الدولي، لاستخدامها في تغطية الانفاق على مشاريع الاعمار في اوربا بصفة عامة، وتقديم مواد اولية لمشاريع الاعمار الفرنسية بما يعادل ما قيمته (82) مليون مارك، مقابل تعهد الدول ذات العلاقة بالتخلي عن التعويضات الالمانية بشكل نهائي[14].

ويبدو، ان اقدام الدول الاوربية وفي المقدمة منها: بريطانيا وفرنسا على التخلي عن التعويضات الالمانية، انما قصد به مساندة جمهورية فيمار للوقوف امام المد النازي المتزايد، والذي يمثله الحزب الوطني الاشتراكي الالماني بزعامة ادولف هتلر. ومع ذلك، فالولايات المتحدة ومن جانبها اصرت على المطالبة بديونها، وان تخلت الدول الاوربية عن التعويضات الالمانية، حتى ان المجلس الفرنسي، وبقدر تعلق الامر بالديون الامريكية على الذمة الفرنسية، قد حسم المسألة برفضه المطالب الامريكية، اعتمادا على اتفاقية العام 1926 التي ربطت بين الديون وبين التعويضات، فيما وافقت بريطانيا ان تدفع مبلغا رمزيا عن ديونها الى الولايات المتحدة، وان اتفقت مع فرنسا على وقف دفع الديون[15].

الانعكاسات الخارجية:

مما لاشك فيه، ان تأثير الازمة الاقتصادية في السياسة الخارجية للدول الكبرى المؤثرة في النظام السياسي الدولي، كان كبيرا، ومرد ذلك الثقل الذي يمثله العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية. ومع ان درجة ومدى تأثير الازمة الاقتصادية قد تتفاوت بين دولة واخرى، فان ثمة اجماع بين المهتمين في الشؤون الاوربية، بأن الازمة اوجدت شكلا من اشكال العزلة بين الدول الاوربية، واشاعت روحا قومية على المستويين الرسمي والشعبي، تغلبت فيها المصلحة الوطنية على اية مصلحة اخرى، وذلك بدوره اضعف روح التعاون والعمل الجماعي بين دول القارة. وبدى ذلك جليا في عجز عصبة الامم عن القيام بأي مسعى جماعي لمواجهة تداعيات الازمة الاقتصادية، في حين تهافتت الدول الاوربية على اتخاذ التدابير التي تخدم مصالحها المباشرة، وبدون اعتبار لما يمكن ان تسببه هذه التدابير من مصاعب لدول وشعوب اخرى. وعلى اية حال، فأن المنحى العام لهذه الدول قد جرى: اما عن طريق تعزيز

صلاحيات السلطة التنفيذية (الحكومة) وغالبا ما يكون على حساب السلطة التشريعية (البرلمان) دون تفريطها بنظمها الديمقراطية الليبرالية. او عن طريق اقامة النظم الدكتاتورية ذات الطابع الشمولي (التوليتاري). وعليه، سنكتفي بالاشارة الموجزة لمثال واحد عن كل انموذج.

ففي بريطانيا شهدت المدة الممتدة من 25 اب 1931 وحتى 13 ايلول 1939، تشكيل ثلاثة وزارات ائتلافية (حكومات وطنية) من الاحزاب السياسية الرئيسة في البلاد: العمال والمحافظين والاحرار. وبشكل قل نظيره في التاريخ المعاصر لتربة الديمقراطية البرلمانية في بريطانيا، مما يعني بأن ثمة توافق وطني على ترجيح الشأن الداخلي ومعالجة الاثار الناجمة عن الازمة الاقتصادية. وعليه، فقد انعكس هذا المنحى ايجابيا على الاقتصاد الانكليزي. وتجلى ذلك بعودة الانتاج الصناعي عام 1936 الى سابق عهده قبل العام 1929، وتبعا لذلك عاد الميزان التجاري لينعم بالفائض بعد عجزا طوال سنوات الازمة. اما العاطلون عن العمل فقد تراجعت نسبتهم لتصل الى حوالي 12% عام 1934 و 9% عام 1937، بعد ان كانت نسبتهم في العام 1932 حوالي 22% من اجمالي قوة العمل في البلاد[16].

وعليه، يمكن القول بأن السياسة الخارجية لبريطانيا فقدت الكثير من حيوتها في المدة من العام 1931 وحتى شتاء عام 1936. ولعل التطور الوحيد الذي طرأ عليها، مواقفها من الاتحاد السوفياتي (السابق) حيث اعتبرت دخوله الى عصبة الامم بتاريخ 18 ايلول 1934 سيقلل من خطر توجهاته الخارجية على السلام والامن العالميين، اضف الى ذلك، ان الحكومة البريطانية برئاسة جيمس رامزي مكدونالد، ظلت تعتقد بان ادولف هتلر لن ينتهج سياسة توسعية في اوربا، ومن ثم ستكون المانيا الدولة العازلة امام التمدد السوفياتي الى وسط اوربا، وبالتالي سيبقى التوازن السياسي في وسط وغرب اوربا مصانا. وعندما شاب التوتر العلاقات الالمانية مع فرنسا وبلجيكا،

بعيد الانسحاب الالماني من اتفاقيات لوكارنو، وقرار الزعيم الالماني تسليح رينانيا سارعت حكومة ستانلي بلدوين (1935–1937) الى تقديم الوعود بالمساعدة لفرنسا وبلجيكا ان تعرضتا لهجوم الماني مفاجئ، فعد المراقبون للشأن الاوربي، الوعد البريطاني تهديدا لالمانيا[17].

وعندما ترأس نيفيل شامبرلن الحكومة البريطانية (1937–1939) انتهج سياسة خارجية قوامها التهدئة Appeasement Policy مع المانيا، فاعلن بان حكومته تنظر بعين العطف الى المطالب الالمانية حيال حقوق الاقليات من الاصول الالمانية في الدول الاوربية، شريطة ان تكون معقولة، وخالية من لغة التهديد باستخدام القوة. غير ان هذه السياسة سرعان ما تحولت الى اتخاذ مواقف اكثر حزما، وبالتعاون مع فرنسا، للوقوف بوجه المانيا، عندما قرر زعيم الاخيرة اللجوء الى القوة لتحقيق مطامعه في وسط اوربا.

اما في المانيا، فأن زعيم الحزب الوطني الاشتراكي (النازي) ادولف هتلر، قد نجح ابان الانتخابات الرئاسية لعام 1932، في اقناع الرأي العام الالماني، بعجز النظام الجمهوري القائم عن بناء الدولة الاتحادية القوية والموحدة، متكئا في طروحاته على الاثار الداخلية للازمة الاقتصادية العالمية، ومن اجلّ مظاهرها عدد العاطلين عن العمل الذي بلغ في العام 1932 حوالي ستة ملايين عامل الماني[18]. وبالفعل، فقد اصبح زعيم الحزب مستشارا لالمانيا في المدة من (30 كانون الثاني 1933_30 نيسان 1945).

وعد وصول زعيم الحزب النازي الى الحكم في المانيا ضربة للسلام والامن العالميين. ومرد ذلك برنامج الحزب المتطلع الى بعث القوة الالمانية، واستعادة الدور الذي كانت المانيا تقوم به قبل العام 1914. وطبقا لما ورد في مؤلف هتلر (كفاحي) لعام 1924، فأن البعث الجديد، يستلزم التحرر من قيود معاهدة فرساي، التي حددت

جيشها ب(100) جندي، وجردت بعض مناطقها من السلاح (رينانيا)، والغت المدارس الحربية فيها، ومنعت البلاد من استخدام: المدفعية الثقيلة، والدبابات، والطيران.[19]. كما يستلزم البعث الجديد، توسيع رقعة الرايخ الالماني وبالشكل الذي يضمن للعنصر الجرماني وسائل العيش. وفكرة التوسع هذه في منظور هتلر، ضم الاقليات الالمانية الى الدولة الالمانية، وجعل اوربا الشرقية مجالا حيويا لها Living Spease.

ومن اجل تطبيق هذا البرنامج، فان زعيم الحزب كان يدرك بأن ذلك سيصطدم بمعارضة فرنسا الرافضة في الاصل لفكرة البعث الالماني الجديد، لذا، فان امكانية التعاون مع بريطانيا وايطاليا الفاشية قائمة في حساباته، حتى ذهب الى ابعد من ذلك، عندما عد بريطانيا الحليف الطبيعي لالمانيا، ولم يطالب بضم المناطق الايطالية كالتيرول الذي تسكنه اقليات من اصول المانية[20]. وباختصار، فأن التحول في السياسة الخارجية الالمانية من شرق اوربا الى وسطها، والمقترن بتصريحات زعيم الحزب النازي بالتهديد في استخدام القوة لضم الاقاليم والمقاطعات التي تسكنها اقليات المانية، قاد الى فرز واصطفاف سياسي جديد بين النظم الديكتاتورية وفي المقدمة منها المانيا وبين النظم الليبرالية وعلى رأسها بريطانيا، فمهد ذلك بدوره لنشوب الحرب العالمية الثانية (1939–1945).

وصفوة القول، ان الازمة الاقتصادية العالمية (1929–1933) وان كانت من حيث الاسباب امريكية، فان اثارها او انعكاساتها الخارجية طالت الدول الاوربية الكبرى، انطلاقا من حجم ونوع العلاقات الاقتصادية عبر الاطلسي بين الطرفين، ومن ثم فأن التدابير الفردية التي اقدمت عليها هذه الدول لدرء انعكاسات الازمة او في الاقل التقليل من اثارها الضارة في بنياتها الاقتصادية والاجتماعية، قد افشت روحا قومية فيها شئ من الغلو والاعتداد بالذات الوطنية، وبالتالي دفعت نحو اصطفاف سياسي جديد في اطار القارة الاوربية، قوامه: الدول الديمقراطية الليبرالية، والدول ذات النظم

الديكتاتورية، فمهد الاصطفاف السياسي الجديد بدوره، الطريق امام نشوب الحرب العالمية الثانية، والتي بقيت الولايات المتحدة في منأى من تداعياتها حتى 8 كانون الاول 1941.

مصادر المقالة ومراجعها:

1- Henry B. Parkes, The United States of America. A history, New York, Alfred A. Knopf, 1953, chi xxvll, p p 574-580.
2- T. Trusk, American Foreign Policy since 1918 to 1950, Bantam Book, INC, 1946, p 19.
3- Conflict Abroad, Social change at home(in) an out line of American History, U.S. I nformation Agency (non), p 142.

4- ادارة الرئيس وارن هاردنغ(1921–1923) ثم نائبه كالفن كولدج (1923 – 1929). انظر:

B. Spuler, Rulers and Governments of the world, vol 2(1482-1929), Bowker, London, 1977, p 651.

5- F. S. Northedge and M.J. Grieve, Ahundred years of International Relations, New York, Preager Puplisher, 1971, p 156.
6- Parkes, Op.Cit, p 576.
7- G.B. de huszar and A.de Grazia, an out line of International Relations, New York, barnes and nobel, 1951, p 45.
8- H.G. Wells, Ashort history of the world,London, Penguin books limited,1938, p 303.

9- B. Spuler, Rulers and Governments of the world, vol 3(1930-1975), Bowker, London, 1977, p 557.
10- Rusk, , Op.Cit, p39.

11- لمزيد من المعلومات عن (الزولفراين- zollverein) انظر:

P.R. Palmer and Joel Colton, A history of the modern world, New York, Alfred. A. Knopf, 1965, p p 487,506.

12- وقد صدر القرار بموافقة (8) قضاة ومعارضة (7) منهم، ومن ثم فان الرقم (15) يمثل عدد القضاة الذين تألفت منهم محكمة العدل الدولية الدائمية في لاهاي.

13- Henry S. Commager, The pocket history of the second world war, New York, Pocket Books, INC, 1945, (How war came), p p 11-23.

14- Ibid, p 19.

15- E. Grigg(Sir), British foreign policy, London, Hutchinson and co(puplishers) LTD, (NON) , P 14.

16- Edward Cheney, A short history of England, London, Ginn and company,1945, p p 777-781.

17- Grigg, Op.Cit, p 17.

18- Commager, Op.Cit, p16.

19- راجع بهذا الصدد معاهدة فرساي في:

A.B. Keith, Speaches and Documents on International affairs(1918-1937), vol (1), London, Humphrey Milfprd, 1937, p p 9-61.

20- Commager, Op.Cit, p18.